آراء ابن يعيش النحوية في المجلد الأول من شرحه للمفصل

عبد العزيز حسين عثمان1

starttoday@gmail.com

ملخص البحث :

هذا بحث وضعته عن "آراء ابن يعيش النحوية في المجلد الأول من شرحه للمفصل" دراسة نحوية تحليلية، وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول قضايا نحوية، من خلال آراء ابن يعيش في شرحه للمفصل، وكنت أهدف من خلال هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى اهتمام ابن يعيش بالآراء النحوية التي أوردها في كتابه – شرح المفصل لابن يعيش –، وقد سرت في هذا البحث نحو استخراج المسائل النحوية،وشارحًا لها ومحللًا لدقائقها بما أوصلتني إلى النتاج التي تتلخص في أن شرح المفصل لابن يعيش، والذي عليه مدار هذا البحث، قد وجد قبولا كبيرا عند المتقدمين والمتأخرين، واستفاد منه الباحثون في شتى جوانبه اللغوية، ومصطلحات ابن يعيش هي مصطلحات البصريين غالبا، كما استعمل المصطلحات البصرية، وكذلك بعض المصطلحات الكوفية.

وجعلت البحث في مقدمة، وثلاثة محاور، وخاتمة، وثبت المصادر والمراجع.

1– باحث دكتوراة–جامعة أنجمينا _ تشاد

Abstract:

Il s'agit d'une recherche que j'ai écrite sur "Les opinions grammaticales d'Ibn Ya'ich dans le premier volume de son explication d'al-Moufassal", une étude grammaticale analytique. L'importance de ce sujet réside dans le fait qu'il traite des questions grammaticales, à travers les opinions d'Ibn Ya'ish dans son explication d'al-Moufassal. À travers cette étude, j'ai cherché à révéler l'étendue de l'intérêt pour Ibn Ya'ich sur la base des opinions grammaticales qu'il a présentées dans son livre - Sharh al-Moufassal par Ibn Ya'ich -, et dans cette recherche, j'ai procédé à l'extraction des problèmes grammaticaux, à leur explication et à l'analyse de leurs détails, ce qui m'a conduit à la conclusion résumée dans ce Sharh al-Moufassal d'Ibn Ya'ich, qui fait l'objet de Cette recherche a été trouvée. Elle a été largement acceptée par les premières et dernières générations, et les chercheurs en ont bénéficié dans ses divers aspects linguistiques. La terminologie d'Ibn Ya'ich est principalement la terminologie des Basrans. Il a également utilisé la terminologie de Bassora, ainsi comme une certaine terminologie coufique.

La recherche comprenait une introduction, trois axes et une conclusion, et comprenait des sources et des références.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين.

أما بعد:

فإن اللغة العربية من أجلِّ اللغات وأعظمها على وجه الأرض، ولقد شرفها الله تعالى وكرمها وأنزل بها خير كتبه – القرآن الكريم – على خير رسله سيدنا محمد – ﷺ – ويعد القرآن الكريم من أهم مصادر اللغة العربية؛ لأنه حافظ عليها من الضياع، فبحفظ الله تعالى كتابه تحفظ اللغة العربية، فهي باقية ببقاء القرآن العظيم إلى يوم الدين، وقد منح القرآن العظيم بما وهبه الله من المعاني الفياضة والألفاظ المتطورة، والأساليب العالية الرفيعة، والبليغة، – قوة وفصاحة، ورقيا –، فأصبحت اللغة العربية بذلك محط جميع الأنظار والاقتباس، وغدت تتألف وتتباهى على غيرها من اللغات بما حازت عليه من محاسن الجمال، وأنواع الكمال.

يعتبر شرح المفصل لابن يعيش من أوسع مصنفاته وأكثرها شمولا لموضوعات العربية نحوها وصرفها، وأغناها ذكرا لآراء النحويين ومذاهبهم وشواهدهم، فأردت أن يكون موضوع بحثي متعلقا بهذا المجلد، بعد استشارة أهل العلم والفضل فيه، وبعد ذلك استعنت بالله على أن أجمع آراءه النحوية من خلاله، وأدرسها دراسة نحوية تحليلية لبيان ما فيها من قواعد نحوية؛ لعل ذلك يعد من الإسهام في خدمة القرآن الكريم.

مشكلة البحث:

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول قضايا نحوية، من خلال آراء ابن يعيش النحوية في المجلد الأول من شرحه للمفصل.

وهذا الموضوع بالنسبة إلي مهم جدا لا لكوني آتي بجديد، بل أتدرب على الموجود محاولا تطبيق ما درسته على آراء ابن يعيش في شرحه للمفصل، إن شاء الله تعالى.

فروض البحث:

فكر الباحث هل لابن يعيش آراء في شرحه للمفصل؟ أم أنه أورد آراء النحويين فيه فقط؟

أهداف البحث:

تتجلى أهداف هذا الموضوع في النقاط التالية:

1– الإلمام بسيرة ابن يعيش ومكانته العلمية بين علماء اللغة والنحو.

2– الإشادة بمكانة آراء ابن يعيش بينأقرانه وتلامذته.

3 – الكشف عن مدى اهتمام ابن يعيش بالآراء النحوية التي أوردها في كتابه – شرح المفصل لابن يعيش –.

4– بيان أهمية كتاب شرح المفصل لابن يعيش، ومكانته بين كتب النحو في عرض المسائل النحوية، وشرحها، وبسطها.

منهج البحث:

المنهج التحليلي والاستقرائي فقد سلكتهما في عرض آرائه النحوية المتعلقة بالموضوع، واستقراء الشواهد القرآنية والشعرية، وبيان آراء العلماء في كل مسألة بقدر الإمكان، وفق الخطوات التالية:

1- أوردت كلام ابن يعيش في المسألة، ثم رافقته بكلام غيره من النحاة تقوية وتضعيفا.

2- التزمت كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني عند الاستشهاد بها – مقيدا برواية حفص عن عاصم –.

3- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها وذكرت أرقامها.

4- وضعت عنوانا مناسبا لكل مسألة.

5- التزمت بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى الضبط – بالبيان أو بالتشكيل –.

6- ذكرت آراء العلماء في المسألة، ورجحت ما يحتاج إلى الترجيح إن أمكن ذلك.

الدراسات السابقة:

وقفت على عدة دراسات متعلقة بهذا الكتاب، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1 – الشاهد الشعري النحوي في شرح المفصل لابن يعيش، رسالة دكتوراه، إعداد/ ساهر حمد مسلم القرالة، جامعة مؤتة 2008م – الأردن.

أوجه الاتفاق:

تتفق هذه الدراسة مع دراستي في كونهما دراسة متعلقة بشرح المفصل لابن يعيش.

أوجه الاختلاف:

تختلف هذه الدراسة عن دراستي بكونها دراسة للشواهد النحوية؛ بينما كانت دراستي عن آراء ابن يعيش النحوية في شرحه للمفصل في مجلده الأول.

2 – ابن يعيش النحوي، رسالة دكتوراه، إعداد/ عبد الإله نبهاني، جامعة دمشق 1997م – سوريا.

أوجه الاتفاق:

تتفق هذه الدراسة مع دراستي في كونهما دراسة متعلقة بابن يعيش وشرحه للمفصل.

أوجه الاختلاف:

تختلف هذه الدراسة عن دراستي بكونها دراسة متعلقة بابن يعيش وحياته العلمية؛ بينما كانت دراستي عن آراء ابن يعيش النحوية في شرحه للمفصل في مجلده الأول.

3 – جهود ابن يعيش في شرح المفصل، والتصريف للملوكي، دراسة نحوية صرفية تحليلية، رسالة ماجستير، حامد عبد الله علي محمد، جامعة الخرطوم 2011م – السودان.

أوجه الاتفاق:

تتفق هذه الدراسة مع دراستي في كونهما دراسة متعلقة بشرح المفصل لابن يعيش.

أوجه الاختلاف:

تختلف هذه الدراسة عن دراستي بكونها دراسة متعلقة بكتابي ابن يعيش؛ بينما كانت دراستي عن آراء ابن يعيش النحوية في شرحه للمفصل في مجلده الأول.

المحور الأول: نبذة عن ابن يعيش:

أ – مولده:

ولد أبو البقاء ابن يعيش بن علي بن يعيش الخطيب النحوي المدعو بالموفق الموصي الأصل الحلبي المولد والمنشأ، بحلب عام 553هـ، عرف بابن الصائغ، نحوي أديب عدل ذو فضل، تصدر الإقراء والتدريس، وكان من كبار أئمة العربية، وحسن الفهم لطيف الكلام([1]).

ب –نشأته وطلبه للعلم:

نشأ ابن يعيش في حلب وفيها ترعرع فتى من بين فتيانها، وتلقى تعليمه فيها على أكابر شيوخها حتى صار ماهرا في النحو والصرف وغيرهما من العلوم كعلم الحديث والفقه، وعلوم القرآن وغيرها من العلوم الدينية([2]).

رحل ابن يعيش من حلب في صدر عمره قاصدا بغداد؛ ليدرك أبا البركات عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن الأنباري([3])، فلما وصل إلى الموصل بلغه خبر وفاته، فأقام بالموصل مدة وسمع الحديث بها ثم رجع إلى حلب([4]).

---

[1]–(انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، أبوالعباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت 1900م، ج7، ص 47، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار سعد الدين للطباعة و النشر والتوزيع1421هـ- 2000م،ط1، ص 319، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، المكتبة العنصرية، بيروت 1424هـ، ج4، ص 45.

[2]– انظر وفيات الأعيان، ج7، ص 48.

[3]–(انظر إنباه الرواة، ج4، ص 50.

[4]– وفيات الأعيان، ج7، ص 47.

قال ابن خلكان: ولما وصل ابن يعيش إلى حلب واستقر فيها للإفادة لم يكن فيهم مثله، فانتفع الناس به حتى دان له رؤساء حلب بالتلمذة، وكان يقرئ بجامع حلب في المقصورة الشمالية وكان عنده جماعة قد تنبهوا وتميزوا به، وهم ملازمون مجلسه لا يفارقونه في وقت الإقراء، وكان حسن التفهيم لطيف الكلام طويل الروح على المبتدئ والمنتهي، وكان خفيف الروح ظريف الشمائل([1]).

آثاره العلمية أو مصنفاته:

ذكرت كتب التراجم أن أوقات ابن يعيش كانت مابين توجه إلى الله وعبادة له، وتصنيف الكتب، وأن مؤلفاته تدل على إمامته وفضله وكثرة اطلاعه.

فلم تُوجد له آثار كثيرة في مختلف الفنون الإسلامية، مثل اللغة العربية، والتفسير، والحديث، والفقه، والزهد، والموعظة، واللغة.

إذ اقتصر ابن يعيش على تأليف كتابين فقط طوال حياته([2])، هما:

- شرح "كتاب المفصل" لأبي القاسم الزمخشري، شرحا مستوفى وليس جملة الشروح مثله، ويعد هذا الشرح موسوعة في فنه.

- شرح "تصريف الملوكي" لابن جني شرحا مليحا وانتفع به خلق كثير من أهل حلب وغيرهم.

[1]–انظر وفيات الأعيان، ج7، ص 47 – 48.

[2]– وفيات الأعيان، ج7، ص 47، وإنباه الرواة، ج4، ص 50.

المحور الثاني: آراء ابن يعيش النحوية في الأسماء

لم يكن ابن يعيش شارحا لنص الزمخشري وحسب، بل كانت له شخصيته المختلفة في هذا الشرح، وعلى الرغم من أنه أيد البصريين في أكثر المسائل، لكنه لم يكن تابعا لهم كلية، فقد أيد الكوفيين في بعض المسائل، وكانت له آراؤه واختياراته التي انفرد بها كذلك، ووضح رأيه فيها بعد عرضه للآراء الأخرى، وقد استخدم عبارات تنم عن كون هذه الآراء قد انفرد بها عن غيره، وذلك كقوله: والذي أراه، أو والصواب عندي، أو عندي، أو والصحيح، وغيرها من العبارات.

وفيما يلي عرضها:

أولا: تعريف المبتدأ

يرفض ابن يعيش أن يكون معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية؛ لأن التعري لا يختص بالمبتدأ ونسبته إلى الأشياء كلها نسبة واحدة، حيث يقول: «إن التعري لا يصح أن يكون سببا ولا جزءا من السبب، وذلك أن العوامل توجب عملا، والعدم لا يوجب عملا؛ إذ لا بد للموجب، والموجب من اختصاص يوجب ذلك، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة»([1]).

آراء النحاة في المسألة:

اتفق البصريون والكوفيون على رفع المبتدأ، لكنهم اختلفوا في تحقيق الرافع له، فذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان، أن: المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، واحتج هؤلاء بأن كل واحد منهما –أي المبتدأ والخبر– لاينفك عن الآخر،ويقتضي

[1]– شرح المفصل لابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق الأستاذ د/ إبراهيم محمد عبدالله ، دار سعد الدين للطباعة والنشر، 1434هـ – 2013م،ط1، ج1، ص 197 – 198.

صاحبه اقتضاء واحدا، فلذلك عمل كل واحد منهما في صاحبه ... وقاسوا ذلك على (أي)في مثل قوله ٱَّٱَّ في قى قي كا كل كمكى كي لم لى لي ما ممنر ّ [1] فـ(أينما) منصوب بـ(تكونوا)و(تكونوا)مجزوم بـ(أينما)[2].

وذهب البصريون إلى أن العامل فيه هو الابتداء[3]، وعلى رأسهم سيبويه[4]، وابن السراج[5]، ثم اختلف البصريون في تعريف معنى الابتداء، فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعري من العوامل اللفظية للإسناد إليه، ونسب هذا القول إلى سيبويه وجمهور البصريين[6]، يقول السيرافي في شرحه للكتاب: «الابتداء هو تعرية الاسم من العوامل اللفظية ليخبر عنه، وهذه التعرية عاملة فيه»[7].

ويجيب ابن يعيش عن هذا القول بقوله: «إن التعري لا يصح أن يكون سببا ولا جزءا من السبب، وذلك أن العوامل توجب عملا، والعدم لا يوجب عملا؛ إذ لا بد

---

[1]– سورة النساء، الآية 78.

[2]–ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله الأنصاري، أبوالبركات، كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية 1424هـ– 2003م،ط1، ج1، ص 38.

[3]–شرح المفصل لابن يعيش، ج1، ص 197.

[4]– انظر الكتاب لسيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبوبشر،الملقب سيبويه، تحقيق: عبدالسلام محمدهارون،مكتبة الخانجي،القاهرة 1408هـ – 1988م،ط3، ج2، ص 127.

[5]() انظر الأصول في النحو لابن السراج، أبوبكرمحمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تحقيق: عبدالحسين الفتلي،مؤسسةالرسالة، لبنان – بيروت (ب،ت)، ج1، ص 85.

[6]() انظر أسرارالعربيةلأبي البركات الأنباري،عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله الأنصاري، دارالأرقم بن أبي أرقم، 1420هـ – 1999م،ط1، ص 73.

[7]() انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي،أبوسعيدالحسن بن عبدالله المرزباني،تحقيق: أحمدحسن مهدلي وآخر،دارالكتب العلمية،بيروت – لبنان 2007م،ط1، 2، ص 456.

للموجب، والموجب من اختصاص يوجب ذلك، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة»([1]).

ويوضح الأنباري كيف يكون التعري عاملا بقوله: «لأن العوامل اللفظية، ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنما هي أمارات وعلامات فإذا ثبت أن العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات وعلامات؛ فالعلامة تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر؛ لكنت تصبغ أحدهما مثلا، وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر؛ فتبين بهذا أن العلامة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء، وإذا ثبت هذا؛ جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملا»([2]).

وقد ضرب السيرافي في هذا المثل من قبل حين قال: «والتعرية قد تكون علامة في بعض الأماكن، كثوبين أبيضين متشابهين لرجلين، إذا علَّم أحدهما على ثوبه، وترك الآخر العلامة، كان تعريته من العلامة علامة له»([3]).

وقد افترض ابن يعيش هذا الرأي بقوله: فإن قال قائل، ثم ذكر هذا التوجيه والتشبيه، وردَّ عليه بقوله: «هذا فاسد؛ لأنه ليس الغرض من قولهم: إن التعري عامل، إنه معرف للعامل؛ إذ لو زعم أنه معرف لكان اعترافا بأن العامل غير التعري»([4]).

وفسره بعضهم بأنه التعري من العوامل اللفظية([1])، والقول الثالث لتعريف الابتداء هو كون الاسم أولا مقتضيا ثانيا، ونسبه العكبري إلى جمهور البصريين كذلك،

---

[1]() شرح المفصل لابن يعيش، ج1، ص 197 – 198.

[2]() أسرار العربية، ص 73.

[3]() شرح كتاب سيبويه، ج2، ص 456 – 457.

[4]() شرح المفصل لابن يعيش، ج1، ص 198.

والظاهر من كلام سيبويه إذ يقول: «وذلك قولك: عبد الله منطلق؛ ارتفع عبدالله لأنه ذكر ليبني عليه المنطلق، وارتفع المنطلق»([2])، إذ يعني ذلك أن عبد الله ارتفع لكونه ذكر أولا ليبني عليه الخبر (منطلق).

واحتج العكبري على أن العامل فيه أوليته واقتضاؤه ثانيا من وجهين:

أحدهما: أن هذه الصفة مختصة بالاسم والمختص من الألفاظ عامل فكذلك من المعاني.

والثاني: أن المبتدأ معمول ولابد له من عامل، ولايجوز أن يعمل في نفسه، لامتناع كون المعمول عاملا في نفسه كما يمتنع أن يكون الشيء علة لنفسه، ولايجوز أن يكون تعرية من العوامل اللفظية عاملا؛ لأن ذلك عدم العامل، وعدم العامل لا يكون عاملا([3]).

وروي عن الزجاج «أن العامل في المبتدأ ما في النفس من معنى الإخبار عنه، قال: لأن الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه، صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ»([4]).

وردَّ بأنه «لو كان الأمر كما زعم لوجب ألا ينتصب إذا دخل عليه عامل النصب؛ لأن دخوله عليه لم يغير معنى الإخبار عنه، ولوجب ألا يدخل مع بقائه، فلما جاز ذلك دلَّ على فساد ما ذهب إليه»([1]).

---

[1]– المصدر نفسه، ج1، ص 197.

[2]– الكتاب، ج2، ص 127.

[3]– اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، أبوالبقاءعبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق: د/ عبدالإله النبهان، دارالفكر – دمشق 1416هـ 1995م،ط1، ج1، ص 126.

[4]– شرح المفصل لابن يعيش، ج1، ص 198.

وفسر الجزولي الابتداء بـ«جعل الاسم في صدر الكلام لفظا، تحقيقا أو تقديرا للإسناد، أو لإسناده، حتى يسلم من أن التجريد أمر عدمي فلا يؤثر»([2]).

وقد أدلى ابن يعيش بدلوه في تعريف معنى الابتداء، بعد أن نقد الرأي الأول فقال: «والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم، وجعلك إياه أولا لثان كان خبرا عنه، والأولية معنى قائم به، يكسبه قوة إذ كان غيره متعلقا به، وكانت رتبته متقدمة على غيره»([3]).

فالابتداء عنده اهتمام المتكلم بالمبتدأ وجعله إياه أولا لثان متعلق به، وهذا المعنى ليس ببعيد من تفسير الجزولي المتقدم، حيث فسر الابتداء بجعل لاسم في صدر الكلام لفظا للإسناد إليه، وتبعهما الأشموني في هذا التفسير؛ إذ عرف الابتداء بأنه «الاهتمام بالاسم وجعله مقدما ليسند إليه»([4]).

ويدور تفسير ابن يعيش والجزولي في فلك القول الثاني من أقوال البصريين، وهو كون الاسم أولا مقتضيا ثانيا.

وقد رد قول الكوفيين –أنهما يترافعان– من وجهين:

---

[1]() أسرار العربية، ص 72 – 73.

[2]() شرح الرضي على الكافية للإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس– بنغازي 1996م،ط2، ج1، ص 199.

[3]() شرح المفصل لابن يعيش، ج1، ص 198.

[4]() شرح الأشموني على ألفية ابن مالك للأشموني، علي بن محمدبن عيسى،أبوالحسن، نورالدين الأُشْمُوني الشافعي، دارالكتب العلمية بيروت – لبنان1419هـ– 1998م، ط1، ج1، ص 183.

أحدهما: أنما ذكرتموه يؤدي إلى محال، وذلك لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، وما يؤدي إلى المحال محال.

والوجه الثاني: أن العامل في الشيء مادام موجودا لايدخل عليه عامل غيره؛ لأن عاملا لايدخل على عامل، فلما جاز أن يقال: "كان زيد أخاك، وإن زيدا أخوك، وظننت زيدا أخاك" بطل أن يكون أحدهما عاملا في الآخر([1]).

وأما قياسهم على (أي) و(أينما) في الآيات سابقة الذكر، فقد رد بأنه «إنما عمل كل واحد منهما في صاحبه لأنه عامل؛ فاستحق أن يعمل، وأما ههنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر نحو: "زيد أخوك" اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية، والأصل في الأسماء أن لا عمل؛ فبان الفرق بينهما»([2]).

وأرى أن الأولى للكوفيين أن يأخذوا بالرأي القائل إن المبتدأ ارتفع لتجرده من العوامل اللفظية، كما قالوا به في رفع الفعل المضارع بأنه ارتفع بتجرده عن الناصب والجازم، فلا يكون ثم تضارب في آرائهم، ويكونوا قد التزموا منهجا واحدا، وهذا في تقديري هو الأرجح من بين هذه الأقوال.

ثانيا:عامل الرفع في خبر المبتدأ

اختلف النحويون في تحقيق الرافع لخبر المبتدأ، كما اختلفوا في رافع المبتدأ من قبل، فذهب الكوفيون إلى أنهما يرافعان([3])، أي: أن الخبر يرتفع بالمبتدأ، وقد سبق

---

[1]() انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص 40 – 41.

[2]() المصدر نفسه، ج1، ص 41.

[3]() المصدر السابق نفسه، ج1، ص 38.

تفصيل قولهم في المسألة السابقة، وأما البصريون فقد اختلفوا أيضا في رافع الخبر، فذهب بعضهم إلى أن الابتداء وحده هو العامل في الخبر؛ لأنه لما وجب أن يكون عاملا في المبتدأ وجب أن يكون عاملا في الخبر، قياسا على العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ([1])، وقال بهذا الزمخشري([2])، والجزولي([3])، من المتأخرين.

وذهب آخرون إلى أن لابتداء والمبتدأ جميعا يعملان في الخبر، ونسب هذا القول إلى سيبويه([4])، والمبرد([5])، وقال به ابن السراج([6]).

واحتجوا بأن الابتداء لا ينفك عن المبتدأ ولا يصح للخبر معنى إلا بهما، فدل على أنهما العاملان فيه.

وقد رده ابن يعيش بما رد به ابن الأنباري، وهو قوله: ولا ينفك من ضعف، وذلك من قبل أن المبتدأ اسم، والأصل في الأسماءأن لاتعمل، وإذا لم يكن لها تأثير في العمل، والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له([7])، وهي ألفاظ وعبارات أبي البركات نفسها.

---

[1]() أسرار العربية، ص 72.

[2]() انظر المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري،أبوالقاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جارالله، تحقيق: د/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت 1993م،ط1، ص 43.

[3]() انظر شرح المفصل لابن يعيش، ج1، ص 199.

[4]() انظر الكتاب، ج2، ص 127.

[5]() انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ج2، ص 457.

[6]() انظر الأصول في النحو لابن السراج، ج1، ص 57.

[7]() شرح المفصل لابن يعيش، ج1، ص 199.

وذهب قوم إلى أن الابتداء عمل في المبتدأ، والمبتدأ عمل في الخبر([1])، ونقل هذا القول عن سيبويه أيضا وأبي علي الفارسي، وابن جني([2]).

ورده ابن يعيش بقوله: «وهذا ضعيف لأن المبتدأ اسم، كما أن الخبر اسم، وليس أحدهما بأولى من صاحبه في العمل فيه؛ لأن كل واحد منهما يقتضي صاحبه»([3]).

وزاد عليه العكبري: «أن المبتدأ لو عمل في الخبر لم يبطل بدخول العامل اللفظي لأنه لفظي أيضا»([4]).

ويلاحظ أنه قد اختلف النقل عن سيبويه من أن رافعه الابتداء والمبتدأ جميعا مرة، وأن رافعه المبتدأ مرة أخرى، يقول السيرافي: «ولسيبويه فيه عبارات مختلفة مشتبهة، يوهم بعضها أن الخبر يرفعه المبتدأ، وذلك قوله: «فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء»([5])، يعني يرتفع بالمبتدأ، ويوهم بعضه أن الابتداء يرفع المبتدأ والخبر، لقوله: «وارتفع المنطلق–يعني خبر المبتدأ– لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته»([6])»([7]).

فعباراته توهم فعلا بأن رافعه المبتدأ مرة، وتوهم بأن رافعه الابتداء مرة أخرى؛ فلذلك جمعوا بينهما، وقالوا رافعه الابتداء والمبتدأ جميعا.

---

[1]() أسرار العربية، ص 72، وشرح المفصل لابن يعيش، ج1، ص 199.

[2]() شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج1، ص 227.

[3]() شرح المفصل لابن يعيش، ج1، ص 199.

[4]() اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص 128.

[5]() الكتاب، ج2، ص 127.

[6]() المصدر نفسه.

[7]() شرح كتاب سيبويه، ج2، ص 457.

ولابن يعيش رأي يوهم ظاهره أنه قد انفرد به ولم يسبق إليه، حيث يقول: «والذي أراه أن الابتداء وحده هو العامل في الخبر على ما ذكر، كما كان عاملا في المبتدأ، إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ، يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل، إلا أنه كالشرط في عمله، كما وضعت ماء في قدرة ووضعتها على النار، فإن النار تسخن الماء، فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر، لا بها، فكذلك هنا»([1]).

والحق أن هذا الرأي لأبي البركات ابن الأنباري، ذكره في كتابه "الإنصاف" و"أسرار العربية"، يقول ابن الأنباري: «والتحقيق فيه عندي أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنه لا ينفك عنه، ورتبته أن لايقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما، لا بهما؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك ههنا، الابتداء وحده والعامل في الخبر عند وجود المبتدأ»([2]).

ويبدو أن ابن يعيش كان معجبا كل الإعجاب بأبي البركات ابن الأنباري، الذي كان يأمل أن يتتلمذ عليه، وقد شد رحاله لهذا الغرض، لكن الأجل سبقه إليه، فمات ابن الأنباري قبل أن يصل إليه ابن يعيش، فاستعاض عنه بكتبه، فأكب عليها وحفظ ما فيها، ويلاحظ ذلك في استخدامه لعباراته وألفاظه في كثير من المسائل.

---

[1]() شرح المفصل لابن يعيش، ج1، ص 199.

[2]() الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص 39 – 40.

المحور الثالث:إعراب الاسم المعرف بـ(ال) التالي لـ(أيٍّ) في النداء، وأصل "ذا" الإشارية:

أولا: إعراب الاسم المعرف بـ(ال) التالي لـ(أيٍّ) في النداء

اتفق البصريون على أنه لا يجوز نداء ما فيه الألف واللام إلا في موضعين:

أحدهما: الاسم الأعظم (الله)؛ وذلك على وجهين: على قطع الهمزة، نحو: (يا ألله)؛ وعلى وصلها، نحو: (يا الله) .

والثاني: المنادى إذا كان جملة محكية، نحو: يا المنطلق زيد في رجل سمي بهذه الجملة([1]).

ولا يجمع بينهما في غير ذلك إلا في ضرورة، ولا يجوز في السعة كراهة الجمع بين أداتي تعريف على شيء واحد.

فإن قصد غير ذلك مما فيه الألف واللام توصَّل إليه بـ(أي) أو اسم إشارة، نحو قولك: يا أيها الجل، ويا هذا الرجل، أو بهما معا وذلك قليل([2])، فـ(أي) منادى، و(الرجل) تابع، مخصص له، ملازم؛ لأن (أيا) مبهم لا يستعمل بدون المخصص([3])، لكنهم اختلفوا في إعراب (الرجل) هل يجب رفعه حملا على لفظ (أي) أم يجوز مع ذلك نصبه حملا على المحل، وكذلك اختلفوا في إعرابه في حاله رفعه.

---

[1]انظراللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي ، أبوعبدالله ، شمس الدين ،المعروف بابن الصائغ،تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي،عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ،المدينة المنورة،المملكةالعربيةالسعودية 1424هـ - 2004م،ط1، ج2، ص 608 - 609.

[2]- انظر المقرب لابن عصفور، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور،تحقيق كل من: أحمدعبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري (ب، د) 1392هـ - 1972م،ط1، ص 176.

[3]() انظر اللمحة في شرح الملحة، ج2، ص 609.

فالأكثر على أن ذا اللام وصف لـ(أي)، وعلى رأسهم سيبويه، إذ يقول:«فـ(أي)ها هنا فيما زعم الخليل –رحمه الله– كقولك يا هذا الرجل، والرجل وصف له، كما يكون وصف الـ(هذا) وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع؛ لأنك لا تستطيع أن تقول: (يا أي)ولا يا (أيها) وتسكت، لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو و(الرجل) بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: يا رجل»([1]).

فسيبويه لا يجيز في (الرجل) إلا الرفع؛ لأن (أي) اسم مبهم يلزمه التفسير، فهو نعت مرفوع تابع لـ(أي) في اللفظ؛ لأن (أي) مبني على الضم في محل نصب، و(الرجل) هو المقصود بالنداء، وتبعه في ذلك جماعة من البصريين، منهم: الزجاج([2])، وابن عصفور([3])، وابن الأنباري([4])، وابن مالك([5])، والرضي([6])، والعكبري([7]).

---

[1]() الكتاب، ج2، ص 188.

[2]() انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت 1408هـ – 1988م، ط1، ج1، ص 98.

[3]() انظر المقرب، ج1، ص 177.

[4]() انظر أسرار العربية، ص 175.

[5]() انظر شرح التسهيل لابن مالك، جمال محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق كل من: د/ عبدالرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون،هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان (ب،ت)، ج3، ص 400 .

[6]() انظر شرح الرضي، ج1، ص 378.

[7]() انظر اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص 377.

وأجاز الأخفش أن تكون (أي) هذه موصولة، والمرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة (أي)، وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى([1]).

ورد قوله بأنه «لو صح لجاز ظهور المبتدأ، ولكان أولى من حذفه؛ لأن كمال الصلة أولى من اختصارها، ولو صح ما قال لجاز أن يغني عن المرفوع بعد (أي) جملة فعلية وظرف، كما يجوز ذلك في غير النداء، وفي امتناع ذلك دليل على أن (أيا) غير موصولة»([2]).

قال الزجاج: «وليس أحد من البصريين يتابعه على هذا القول»([3]).

ويرى ابن يعيش أنه عطف بيان، وليس نعتا إذ يقول: «واعلم أن حقيقة هذا النعت وما كان مثله إنما هو عطف بيان، وقول النحويين: إنه نعت تقريب، وذلك لأن النعت تحلية الموصوف بمعنى فيه أو في شيء من سببه، وهذه أجناس، فهي شرح وبيان للأول كالبدل والتأكيد،؛ فلذلك كان عطف بيان ولم يكن نعتا»([4]).

فهو يرى أن (الرجل) من (يا أيها الرجل) عطف بيان، وليس نعتا كما ذهب إلى ذلك جمهور الصريين، وحجته أن (الرجل) اسم جنس، وليس وصفا؛ لأن الوصف تحلية الموصوف بمعنى فيه، أو في شيء من سببه، وربما يريد بذلك أنه مشتق.

---

[1]() انظر شرح التسهيل، ج4، ص 400، وشرح الرضي، ج1، ص 378.

[2]() شرح التسهيل، ج3، ص 400.

[3]() معاني القرآن للزجاج، ج1، ص 99.

[4]() شرح المفصل لابن يعيش، ج1، ص 307.

والحق أنه لم يسبق إلى هذا الرأي، بل سبقه إليه ابن السيد البطليوسي، نقل ذلك السيوطي، حيث قال: «وقيل: إنه عطف بيان لا وصف قاله ابن السيد لأنه ليس مشتقا»([1]).

وفصل ابن الصائغ بأنه إن كان مشتقا فهو نعت، نحو: يا أيها الفاضل، وإن كان جامدا فهو عطف بيان، نحو: يا أيها الغلام([2]).

وأجاز المازني النصب في (الرجل) قياسا على موضع المفرد المنادى؛ لأن موضعه نصب، فحملت صفته على موضعه([3]).

ورد بأن «العرب لغتها في هذا الرفع ولم يرد عنها غيره، وإنما المنادى في الحقيقة الرجل، ولكن أيٌّ صلة إليه»([4]).

والوجه الأوجه عندي ما ذهب إليه ابن الصايغ من أنه إن كان الاسم مشتقا فهو نعت، وإن كان جامدا فهو عطف بيان.

ثانيا:أصل (ذا) الإشارية

يستخدم (ذا)للإشارة إلى المذكر المفرد القريب، وقد اختلف النحويون في أصل وضعه، فذهب الكوفيون إلى أن الاسم منه إنما هو الذال وحدها، والألف مزيدة لتكثير

---

[1]() همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر (ب،ت)، ج2، ص 50.

[2]() انظر اللمحة في شرح الملحة، ج2، ص 609 – 610.

[3]() انظر معاني القرآن للزجاج، ج1، ص 98.

[4]() المصدر نفسه، ج1، ص 99.

الكلمة كراهية أن يبقى على حرف واحد، وحركوا الذال بالفتحة لالتقاء الساكنين –وهما الذال والألف–؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا([1]).

واستدلوا على ذلك بقولهم في التثنية (ذان) و(ذين) فحذفوا الألف لقيام حرف التثنية مقامها في التكثير([2])، ووافقهم السهيلي إذ يقول: «فالاسم في هذا الباب هو الذال واحدها دون الألف خلافاً لبعض البصريين، يدل على ذلك سقوطها بالتثنية وفي المؤنث إذا قلت: هذه»([3]).

وقال البصريون هو ثلاثي الوضع، وألفه منقلبة عن أصل، ثم اختلفوا، فقال الأخفش: «هو من مضاعف الياء؛ لأن سيبويه حكى الإمالة، فليس في كلامهم (حيوت)، فلامه أيضا ياء، وأصله ذيي، بلا تنوين لبنائه، محرك العين بدليل قلبها ألفا وإنما حذفت اللام اعتباطا أولا كما في (يد) و(دم) ثم قلبت العين ألفا؛ لأن المحذوف اعتباطا كالعدم، ولو لم يكن كذا لم تقلب العين»([4]).

وقيل: وزنه فَعْل ساكن العين محذوف اللام، فأصله (ذيٌ) على لفظ (حيٌ) و(عيٌ)، ثم حذفت اللام لضرب من التخفيف، فقلب ياؤه ألفا لئلا يشبه الأدوات([5]).

وهذا مذهب جمهور البصريين، فهما يتفقان على أنه من مضاعف الياء، والمحذوف هو اللام، إلا أنهما يختلفان في وزنه([6])، فالأخفش يذهب إلى أنه محرك

---

[1]() ينظر الإنصاف، ج2، ص 551 – 552.

[2]() انظر شرح المفصل لابن يعيش، ج3، ص 228 – 229.

[3]() نتائج الفكر في النحو للسهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد السهيلي، دار الكتب العلمية – بيروت 1412هـ – 1992م،ط1، ص 177.

[4]() شرح الرضي على الكافية، ج2، ص 473.

[5]() شرح المفصل لابن يعيش، ج3، ص 227.

[6]() المصدر نفسه.

العين، والجمهور على أنه ساكن العين، وقد نقل ابن الأنباري المذهب الأخير عن الأخفش أيضا([1]).

وذهب بعضهم إلى أن الأصل في (ذا) (ذوي)؛ لأن باب (شويت) أكثر من باب (حيِيت) فحذفت اللام تأكيدا للإبهام، وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها([2]).

ورد بأن ما حكي من الإمالة فيه يمنع أن يكون من باب (شويت)([3]).

واستدل البصريون على أنه ثلاثي الوضع بما يلي:

– أنهم قالوا في تصغيره (ذيا) فأعادوه إلى أصله وهذا شأن التصغير، وأصله (ذييا)بثلاث ياءات، ياءان من أصل الكلمة، وياء التصغير، فحذفوا الأولى، وكان حذفها أولى لأن الثانية دخلت لمعنى وهو التصغير، والثالثة لو حذفت لوقعت ياء التصغير قبل الألف، فتحرك، وياء التصغير لا تكون إلا ساكنة.

– غلبة أحكام الأسماء المتمكنة عليه، كوصفه والوصف به، وتثنيته، وجمعه، وتحقيره([4]).

ورد ابن يعيش ما استدل به الكوفيون من ذهاب ألفه في التثنية، بأنه «لم يكن لما ذكروه، وإنما حذفه لالتقائه مع حرف التثنية، فحذف لالتقاء الساكنين، ولم يقلبوه كما قلبوه في (رَحَيَان) لبعده من التمكن وعدم تصرفه»([5]).

---

[1]() انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص 551.

[2]() المصدر نفسه، ج2، ص 553 – 554.

[3]() انظر شرح الرضي، ج2، ص 474.

[4]() انظر الإنصاف، ج2، ص 553 – 554.

[5]() شرح المفصل لابن يعيش، ج3، ص 229.

وزيد عليه أن «ذان ليس بتثنية ذا، بل صيغة موضوعة للتثنية بدليل أنه لا ينكر كما ينكر زيد، إذا ثني فعله أنه بمنزلة أنتما وهو غيرمثنى»([1]).

ثم بعد أن عرض ابن يعيش هذه الآراء وأبرز حجج كل فريق، ورد على بعضهم، قال: «على أنه لو ذهب ذاهب إلى أنه ثنائي، وليس له أصل في الثلاثية، نحو: (من) و(كم) من المبهمة، وأن ألفه أصل كالألف في (لدى) و(إذا) لم أر به بأسا، لعدم اشتقاقه وبعده عن التصرف»([2]).

يدل قوله: ولو ذهب ذهاب على أنه لا يعلم أحدا قال بهذا القول، فهو يذهب إلى أن (ذا) ثنائي الوضع، وأن ألفه أصلية، ويستدل على ذلك بعدم اشتقاقه وبعده عن التصرف، ومن حججه أيضا «أنك إذا سميت بـ(ذا) لقلت: هذا ذاءٌ، فتزيدها ألفا أخرى، ثم تقلبها همزة لاجتماع الألفين، كما تقول: (لاءٌ) إذا سميت بـ(لا)، ولو كان أصلها الثلاثية، ولامها ياءٌ لكنت تقول إذا سميت به: هذا ذايٌ، فتأتي بالياء الأصلية ولا تقلبها، لوقوعها بعد ألف أصلية، فأما الإمالة فإنما ساغت فيه؛ لأن الألف قد تقلب ياء في (ذي) فإذا ثنيته قلت: (ذان) في الرفع وهذه الألف علامة الرفع، وقد انحذفت ألف الأصل لالتقاء الساكنين، دل على ذلك انقلابها في النصب والجر من نحو: رأيت ذين، ومررت بذين»([3]).

فابن يعيش يستدل على ثنائية وضعه بـ:

- عدم اشتقاقه وبعده عن التصرف.

---

[1]() اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص 486.

[2]() شرح المفصل لابن يعيش، ج3، ص 229.

[3]() المصدر نفسه، ج3، ص 229 – 230.

- قولهم (هذا ذاء) إذا سمي به، ولو كان ثلاثيا لامه ياء لقالوا (هذا ذاي).
- قولهم (ذان) في الرفع، فالألف للتثنية، وحذفت الألف الأصلية لالتقاء الساكنين.

ولم يكن ابن يعيش هو أول من ذهب هذا المذهب، فقد سبقه السيرافي إلى ذلك، حيث قال: «و(ذيًّا) تصغير (ذا) ياء التصغير فيه ثانية، وحق ياء التصغير أن تكون ثالثة، وإنما ذلك لأن (ذا) على حرفين، فلما صغروا احتاجوا إلى حرف ثالث، فأتوا بياء أخرى لتمام حروف المصغر، ثم أدخلوا ياء التصغير ثالثة فصار (ذيي)، ثم زادوا الألف التي تزاد في المبهم المصغر، فصار (ذييا) فاجتمع ثلاث ياءات وذلك مستثقل، فحذفوا واحدة منها»([1]).

ولكن السيرافي لم يأت بما يؤيد كون (ذا) ثائية الوضع كما فعل ابن يعيش من إيراده الحجج التي تؤيد ما إليه.

[1]() شرح كتاب سيبويه، ج4، ص 228.

النتائج:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد:

فبعون من الله وتوفيقه أكملت هذه الدراسة التي بعنوان: "آراء ابن يعيش النحوية في المجلد الأول من شرحه للمفصل" دراسة نحوية تحليلية، ولا أدعي أنني جئت بما لم يذكر من قبل، إلا أنني حاولت أن أقف على آرائه النحوية في هذا المجلد، بالإضافة إلى تحديد المسائل التي أبدى فيها آراءه وشرحها، وتحليلها، ولا تعد هذه الدراسة خاتمة للدراسات حول هذا الموضوع.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1 – إن شرح المفصل لابن يعيش، والذي عليه مدار هذا البحث، قد وجد قبولا كبيرا عند المتقدمين والمتأخرين، واستفاد منه الباحثون في شتى جوانبه اللغوية.

2 – مصطلحات ابن يعيش هي مصطلحات البصريين غالبا، كما استعمل المصطلحات البصرية، وكذلك بعض المصطلحات الكوفية.

3– إن ابن يعيش من النحاة الكبار الذين كان لهم القدرة على تحليل المسائل الخلافية ومعالجتها بطريقة علمية، واستعمال العبارات اللائقة في التعبير عن رأي الكوفيين أو في الرد عليهم.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1 – أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، دار الأرقم بن أبي أرقم، 1420هـ – 1999م، ط1.

2 – الأصول في النحو لابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت (ب، ت).

3 – إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، المكتبة العنصرية، بيروت 1424هـ.

4 – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية 1424هـ– 2003م، ط1.

5 – البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع 1421هـ– 2000م، ط1.

6 – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك للأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان 1419هـ– 1998م، ط1.

7 – شرح التسهيل لابن مالك، جمال محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق كل من: د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان (ب، ت).

8 – شرح الرضي على الكافية للإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس– بنغازي 1996م، ط2.

9 – شرح المفصل لابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق الأستاذ د/ إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر، 1434هـ – 2013م، ط1.

10 – شرح كتاب سيبويه للسيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزباني، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان 2007م، ط1.

11 – الكتاب لسيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة 1408هـ – 1988م، ط3.

12 – اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق: د/ عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق 1416هـ 1995م، ط1.

13 – اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية 1424هـ – 2004م، ط1.

14 – معاني القرآن وإعرابه للزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت 1408هـ – 1988م، ط1.

15 – المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تحقيق: د/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت 1993م، ط1.

16 – المقرب لابن عصفور، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق كل من: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري (ب، د) 1392هـ – 1972م، ط1.

17 – نتائج الفكر في النحو للسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، دار الكتب العلمية – بيروت 1412هـ – 1992م، ط1.

18 – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر (ب، ت).

19 – وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت 1900م.